١٤ منهج النظر فى تشكل الجماعة السياسية وحركيتها التاريخية ..

المستشار طارق البشرى

(١)

أقصد بالجماعة السياسية ، هذه المجموعة من البشر التى تتحدد وفقًا لتصنيف معين يقوم على وصف فعّال يصدُق عليهم ويميزهم عن غيرهم من المجموعات ، وذلك متى كانت الأوضاع التاريخية قد رشَّحت الجماعة المصنفة - وفقًا لهذا الوصف- بأن تقوم بوظيفة محددة لحماية صالحها المشترك بعيد المدى. فثمة وصف يلحق بالجماعة وغيرها ، وثمة وظيفة تؤديها الجماعة الموصوفة بهذا الوصف. والوصف يتعين أن يكون لصيقًا وفعالاً. والإلصاق يعنى ألا يكون الوصف طارئًا أو عابرًا أو يسهل كسبه ويسهل تركه. لأن الوصف الذى تقوم به جماعة يتعين أن يكون أكثر ثباتًا من الناحية النسبية.

والجماعة تشكُّل تاريخىٌّ ، تنشأ وتقوم وتبقى عبر مراحل تاريخية ممتدة ، فهى لا تتبلور بموجب الطارئ سريع الكسب أو الفقد (مثل المهارات وأوضاع التنقل) وهى تلتزم من الأوصاف ما لا يتغير (مثل علاقات النسب مثلاً) أو ما يكون قابلاً للتغيير ولكن بصعوبة وبطء وعبر ما يحسب بالزمن التاريخى وليس بأزمان الحياة اليومية ، أى بما لا تصلح الحياة الفردية لأن تستوعبه كاملاً بآثاره ، بل أن تستوعب عدداً منه ، وذلك مثل اللغة باعتبارها وصفًا جماعيًا أو الدين باعتباره كذلك.

كما يجب أن يكون الوصف فعالاً (أقصد بذلك أثره فى تغذية التفاعل الذى يربط بين المتصفين به ليمكّن لديهم الشعور بالانتماء) لأن الجماعة عندما تنشأ إنما تكون ذات تميز عن أفرادها. وإذا كان آحاد الأفراد هم من تتشكل منهم ، فإنها تكون هى من يقيم الوصف المهيمن عليهم ، ولا منافاة بين إسهام الآحاد فى المشاركة وبين انتمائهم وخضوعهم من بعد لما تشاركوا فيه ؛ فإن من ينتمى لدينٍ معين باختياره إنما يخضع من بعد لهذا الدين ، ومن ينضم إلى نقابة أو لحزب مثلاً يمتثل من بعد لقرارات ما انضم إليه بإرادته ، ناهيك عمن يكون انتماؤه إلى الجماعة لم يتم بموجب توجّهٍ إراديٍّ طوعىٍّ لواحد من بدائل اختيارية متساوية ، وإنما يكون جرى بموجب وصف لصيق لا يملك تعديله أو الخروج منه بالطواعية السهلة

السريعة. لذلك فإن أوصافًا بشرية مثل طول القامة أو وزن الجسم أو مستوى التعليم لم تصلح أبداً أن تكون وصفًا فعَّالاً بالمعنى المقصود هنا. والأمثلة ذات التكرار فى التاريخ للأوصاف الفعّالة ذات الأثر فى تكون الجماعات ، إنما تتعلق بالعقيدة من الأديان إلى الماركسية ، وباللغة مثل القوميات ، وبالنسب مثل القبائل والعشائر ، وبالإقليم الجغرافي.

والعنصر الفعّال- هنا- هو ما يمكن للصيرورة التاريخية أن تشكل من تفاعلاته مناطًا لقيام الجماعة السياسية ، وما تشكل تفاعلاته قوة تماسك لأفراد هذه الجماعة ووحداتها الفرعية المتعددة. والفاعلية هنا يتحول بها العنصر المكوّن للجماعة إلى معيار معرَّف للجماعة يجمع أفرادها ووحداتها ويميزهم عمن عداهم ؛ لأن الفاعلية أو التفاعل بموجب كونها صيرورة تاريخية ، تُنشئ إدراكًا ذهنيًا بالتوحُّد وبالمشترك العام داخل الجماعة المعنية ، كما تنشئ شعورًا وجدانيًا بالانتماء لهذه الجماعة وقابلية للاندراج بين وحداتها.

وقد سبقت الإشارة ، إلى أن الأوصاف التى بنيت منها التصنيفات الأساسية المتكررة فى التاريخ البشرى للجماعات السياسية ، كانت فى الغالب الأعم هى ما يلي:

- التصنيف القبلى القائم على وحدة الانتماء الأسري.
- التصنيف الدينى القائم على وحدة الانتماء العقيدى والرؤية الثقافية للكون وللمجتمع.
- التصنيف القومى القائم على وحدة الانتماء اللغوي.

ويمكن القول بأن أيًّا من هذه العناصر المذكورة هو مثل المادة الخام ، لا تؤتى أثرها إلا بتفاعل يقوم بين وحدات من تضمهم ، وهو تفاعل لا يتأتى إلا بتوافر ظرفى المكان والزمان ، أى الجغرافيا والتاريخ ، فإن أمة قبلية أو دينية أو قومية ، لا تقوم إلا بتفاعل أفرادها فى بيئة جغرافية معينة ، وإلا بصيروره تاريخية ، بما يُنشئ ذاكرة مشتركة واشتراكًا فى أحداث واحدة وتكوين ثقافى واحد. وأقصد بالثقافة التكوين العقلى والوجدانى معًا ، أى التكوين النفسى المشترك الذى يتيح للأنا الفردية أن تندمج فى "أنا" جماعية يقوم بها الضمير "نحن". إن الشعور بالانتماء إنما يكون لتكوين كلى خارج عن الذات ، ولكنها تكون قابلة للانجذاب إليه والاندراج فيه بموجب إدراكها لتحققها فيه.

وإذا كانت أوصاف الانتماء قائمة فى الصورة السابقة ، وأمثالها فى التاريخ البشرى موجودة دائماً ، فإن التاريخ وأحداثه هو ما يصنع الوظائف التى تقوم بها هذه الأوصاف. ودائمًا هناك أوصاف جماعية تقيم مشاعر بالانتماء المشترك بين من تضمهم هذه الأوصاف -

أسرية قبلية كانت أو عقيدية أو قومية لغوية - ولكن أحداث التاريخ وحركة البشر والمجموعات هى ما يحدد مدى الأثر والفاعلية التى تقوم بها أى من هذه الأوصاف فى جماعاتها ، كما تحدد ترتيب الأولويات بين بعضها البعض ، بما يقوم به الوصف الجماعى الحاكم لغيره من الأوصاف الجماعية فى كل مرحلة تاريخية.

وأنا لست على ثقة من أن هذه الانتماءات تترتب مع بعضها البعض وفقًا لحتمية تاريخية عالمية ، باعتبار ظهور التكوينات القبلية أولاً ، ثم التكوينات العقيدية ، ثم التكوينات القومية. إن هذا الترتيب التاريخى حدث فى أوروبا ، واعتبرته أوروبا -ومؤرخوها أساسًا- الترتيب الجماعى العالمى ، لما وَقَر فى ذهن الأوروبيين عامة من أن تجربتهم هى معيار تشكُّل تجارب العالم كله ، وأن تاريخهم هو ما يُقاس به تاريخ شعوب العالم جمعاء.

ولكن الأوروبيين أنفسهم - والغربيين بعامة - هم من نقض هذا التصور من بعد ، فإن الوحدة التى أساسها الماركسية هى وحده عقيدية ، وقامت فى داخل الفكر الأوروبى وحركته السياسية ، وكانت تنقض التكوين القومى ، كما أن الحركة الصهيونية نشأت هى الأخرى فى الرحم الأوروبى وهى تقيم وحدة انتماء أساسها الدين اليهودي. ثم العولمة الآن ترد من أقصى الفكر الغربى ؛ من الولايات المتحدة الأمريكية.

إن وحدات الانتماء هى "مكنات" تتواجد وتتزاحم وتتبادل الترتيب والتأثير وفقًا لعوامل تاريخية أخرى ، تمكّن من ظهور بعضها وخفوت الأخرى ، ومن سيادة بعضها وحاكميته على غيرها. فحيث سادت القبيلة كانت هى الانتماء الحاكم ، وكان اختلاف المعتقد يشكل انتماء محكومًا وتابعًا. ونحن نعرف كيف أن قُرَيْشًا وبنى هاشم كانوا يحمون رسول الله ﷺ ، رغم اختلافهم مع دعوته ورغم حربهم له. وحيث سادت الوحدة الدينية - سواء الوحدة الإسلامية حتى الدولة العثمانية ، أو الوحدة المسيحية الأوروبية فى القرون الوسطى- كانت التكوينات اللغوية أو القبلية تشكل وحدات انتماء محكومة بالوحدة الدينية الشاملة هذه. وعلى العكس عندما سادت التكوينات القومية صارت الوحدة المؤسَّسة على العقيدة مما يشكل وحدات انتماء فرعية محكومة بالجماعة القومية ... وهكذا.

وفى الأدب السياسى الإسلامى كان تآزر الجماعة مع بعضها البعض يسمى العصبية أو الحمية ؛ وهى هذا الشعور الداعى إلى نصرة الجماعة. وكان تحسينه أو تقبيحه يتوقف على ما إذا كان يقوم بنصرة الجماعة ضد أعدائها فيكون حسنًا مدعوًا إليه ، أو يقوم بنصرة جماعة فرعية ضد الانتماء العام فيكون قبيحًا منهياً عنه. ومن هنا فإنه عندما تتراتب وحدات الانتماء بين

عام وخاص وبين حاكم وتابع - بفعل ما يقوم فى مرحلة تاريخية ما من ترتيب يصون الجماعة الأشمل- فإنه يقوم لدى الجماعة العامة الحاكمة واجب أن تحمى الجماعات الفرعية المندرجة تحتها ، أن تحميها من تهديدات الخارج ، وأن تحفظ لها نصيبها فى الوجود الذاتى إزاء الجماعات الفرعية الأخرى. وهى إن لم تفعل ، ولم تقم بواجب ما نسميه الآن حفظ أمن الجماعة الأشمل وتحقيق التوازن بين الجماعات الفرعية ، فإنها تنكسر وتنفك على المدى الزمنى المناسب لذلك.

وأذكر هنا عبارة رفيق العظم عندما قال: "للاجتماعات نظامات وروابط هى العصبيات ، تكاد تكون طبيعية بين البشر ، أهمها الروابط العامة التى تجمع قومًا أو أقوامًا على كلمة واحدة ، وهى رابطة العشيرة أو الجنس أو الوطن أو الدين ..." ، "كل مجتمع مهدَّد فى كيانه من المجتمع الآخر ، ما لم يكن ذا رابطة تجعله متكافئًا معه فى القوة ، تراعى فيها النسبة فى القوة بين الرابطتين ، فكلما اتخذ المجتمع رابطة أوسع تحتم على الآخر أن يتخذ ما يقابلها.." ، "ولا يصح أن نقابل أى رابطة أو عصبية برابطة أو بعصبية أقل منها: عشيرية كانت أو وطنية أو دينية". وكان يقول ذلك ليزكى الجامعة الإسلامية العامة فى ظروف الهجمة الأوروبية العامة على الديار الإسلامية. وهذا الذى زكّاه -وقتها- لم يحدث ؛ ولذلك انكسرت الجماعات الإسلامية المفككه أمام الطغيان الأوروبى فى بداية القرن العشرين.

(٢)

إن ظاهرة الاستعمار التى عانت منها بلادنا كانت أعمق أثراً مما يبدو فى الكثير من الدراسات التى عالجت أوضاعنا السياسية والاجتماعية ومشاكلنا الحياتية. أقول ذلك لأننا عادة ما نعالج هذه الظاهرة فى نشأتها وفى مقاومتنا لها كما لو كانت مسألة خارجية متميزة عن سياق التطور والتغيير الذى يمس كيان الجماعة السياسية ، ونظم إدارتها ، ومجمل الأفكار التى تسود وتتداول ، والوظائف الفعلية لكل من ذلك فى الحياة الواقعية. وإن ما يمس ذلك فى الموضوع الذى نتعرض له فى هذه الورقة ، إنما يتعلق بالجماعة الوطنية أو الجماعة السياسية بعامة ، وبنظم إدارتها.

ونحن عندما ننظر فى التاريخ المعاصر لبلادنا الإسلامية والعربية ، نلحظ أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر كانت الجامعة السياسية الحاكمة فى إدراك المواطنين ، هى الجامعة الإسلامية التى قامت على أساس حفظ الجماعة السياسية برباط الدين الإسلامى ، وكانت الدولة المشخَّصه لها فى إدراك المواطنين هى الدولة العثمانية ، وعلى الشاطئ الحضارى المقابل

فى أوروبا ، وفى أوروبا الغربية بخاصة ، كانت الجامعات السياسية الحاكمة قد تبلورت على أساس الجماعات القومية التى تقوم برباط اللغة ، وقامت على أساسها الدول المشخّصة لها.

وإن ما حدث لدينا فى المشرق ،لم يجر على المنوال الأوروبى الغربى ، من حيث قيام التناثر الإقطاعى هناك ، ثم تبلور الجامعات القومية فى حركات توحيد ونشوء للدول القومية ، وذلك من خلال التفكك وإعادة التصنيف والتجميع الذاتى ؛ إنما جرى لدينا على أساس إضعاف الدولة العثمانية القائمة على أساس الدين ، أو بعبارة أدق استغلال ضعفها الذاتى والتلقائى لإبقائها على تلك الحالة من الوهن ومن فقدان القدرة على النهوض ، ومن السعى لإفشال حركات الإصلاح التى بدت أحياناً مبشّرة بالنهوض ، وذلك لاقتسام أشلاء هذه الدولة شلوًا شلوًا ، حسبما تسنح الظروف لأى من القوى السياسية الأوروبية الطامعة فى استعمار هذه البلاد. وإن الظروف لتسنح لذلك وفق موازين القوى بين الدول الأوروبية المتنافسة ، ووفق ظهور الفرص التاريخية لاستعمار قطر ما أو لاحتلال صُقع ما. وهذا ما عبر عنه المؤرخون والكُتّاب الأوروبيون باسم "المسألة الشرقية" فى القرن التاسع عشر ، وما عبرت عنه السياسة البريطانية وقتها باسم "الرجل العثمانى المريض" ، الذى يحرصون على استبقائه مريضًا لكى يستثمروا الفرص فى الاقتطاع من جسده إربًا إربًا.

فى ١٨٣٠م احتلت فرنسا الجزائر ، وفى ١٨٣٩م احتل الإنجليز عدن للسيطرة على باب المندب جنوب البحر الأحمر لتأمين طريقهم إلى الهند ، وفى ١٨٨٢م احتل الإنجليز مصر للسيطرة عليها وللسيطرة على شمال البحر الأحمر ، وفى ١٨٨١م سيطرت فرنسا على تونس ، وفى ١٩١٢م سيطر الفرنسيون على المغرب وسيطر الإيطاليون على ليبيا. وبقى للدولة العثمانية أرض الأناضول والبر الشامى حتى العراق. وفى ١٨٩٩ سيطر الإنجليز على السودان حتى منابع النيل ، واقتطع الصومال بين الإنجليز والفرنسيين والإيطاليين فضلاً عن الأحباش ، وقطعت إفريقيا جنوب الصحراء بين الإنجليز والبرتغاليين والبلجيك والفرنسيين والألمان.

أقصد من ذلك أن أوضّح أن عمليات الاقتطاع الاستعمارى لم تتوخَّ التكوينات الجامعة التى تقوم بها وحدات سياسية ووحدات انتماء شعبى ، ولا كان هدفها أن تصون أمرًا من ذلك ، إنما كان الاقتطاع يتم حسب القدرة الذاتية للدولة الاستعمارية على اختلاس إقليم ما ، وحسب موازين القوى بين الدول الاستعمارية بعضها وبعض ؛ لأن الأمر كان أمر اقتسام وتوزيع ، وهو أمر انعقدت له المؤتمرات الأوروبية -عندما استدعت الحاجة ذلك- لتوزيع الأقطار والأقاليم ؛ كما حدث فى مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ الذى قسمت فيه أقاليم أفريقيا

بين الدول الاستعمارية الأوروبية ، وكما حدث أيضًا فى اتفاق سايس بيكو ١٩١٦م الذى جرى وعقد سريًا أثناء الحرب العالمية الأولى بين بريطانيا وفرنسا لاقتسام بلاد الشام والعراق بعد الهزيمة المتوقعة للدولة العثمانية.

من ذلك يظهر أن التكوينات السياسية التى ظهرت -من أواخر القرن التاسع عشر وأوائل العشرين- لم تكن تتطابق مع تكوينات الجماعات السياسية حسب أى من معايير التصنيف التى تجمع هذه الجماعات وتميزها عن غيرها ، سواء كانت نَسَبيَّة قبلية أو لغوية أو دينية عقيدية ؛ إنما عكست أكثر ما عكست موازين القوى بين الدول الاستعمارية ، سواء بالنسبة لكل منها إزاء الأخرى ، أو بالنسبة لسابق وجود لها فى الإقليم المعنى ، أو بالنسبة للأهمية الاستراتيجية والجغرافية لإقليم أو قطر معين بالنسبة لدول استعمارية معينة إزاء الدول الاستعمارية الأخرى.

وهذا التقسيم الذى روعيت فيه العلاقات الدولية للمستعمرين - ولم تراعَ فيه الوحدات القبلية أو اللغوية أو الدينية- هو التى تشكلت به "الحدود الدولية" لكل إقليم أو قطر أو صُقع فى كل من البلاد الإفريقية أو بلاد ما أطلق عليه "الشرق الأدنى" ، "والشرق الأوسط"، "والشرق الأقصى" ؛ باعتبارها مناطق دولية توصف لا بوصف ذاتى يتعلق بأى منها ، ولكنها توصف بمدى قربها أو بعدها عن المكان الأوروبى ، وذلك بما يفيد تجريدها من أى أوصاف ذاتية تتعلق بالجماعات التى تحيا فى أى من هذه المناطق.

وقد جاءت هذه الحدود السياسية بين الأقاليم والأقطار بموجب موازين القوى بين الدول المستعمرة ، لذلك لم تراع الجوامع السياسية الاجتماعية بين البشر ، ولم تراع الوحدات القبلية مثلاً فى البلاد الإفريقية ، ولا راعت التكوينات اللغوية والدينية ، فصارت وحدات الانتماء الجماعية - فى كل من هذه التقسيمات- تدور بين التعدد داخل حدود كل تقسيم وبين عدم الاكتمال ؛ لأن جزءًا أو أجزاء فى داخل كل تقسيم يجد كماله وتمامه مع ذويه خارج حدود هذا التقسيم. وهذا يظهر أوضح ما يظهر فى بلدان إفريقيا من حيث التداخل والتعدد والتنافر، ومن حيث تقسيم المتجانس والمتناسب ، وتجميع المتنافر والمتعاكس.

وبالنسبة للبلاد العربية ، لا يظهر ما الذى يضم أجزاء سوريا الحالية بعضها إلى بعض ولا يضم لبنان مثلاً والأردن أيضًا ، وما الذى يجمع بين العراقيين بعضهم البعض ، ولا يضم أجزاء من الخليج العربى شرقًا وغربًا إليها ، وما الذى يفصل المملكة السعودية من أجزاء من شرق الجزيرة العربية من حيث التجانس القبلى والعشيرى فضلاً عن توحّد اللغة والدين

والتاريخ. ولا يُعرف سبب جماعى لاعتبار عدن إقليمًا سياسيًا منفصلاً عن اليمن. وبالنسبة لباكستان والهند فلا يعرف سبب جماعى أيضًا يفصل كشمير عن باكستان ويضم إليها باكستان الشرقية التى نعرفها بمنطقة البنغال التى انفصلت من بعد وكونت دولة بنجلاديش.

وبالنسبة لمصر ؛ فقد يظهر على السطح أن جماعتها السياسية البشرية مؤتلفة وتشكل جماعة مكتملة ، وقد يمكن أن يساعد على هذا التصور ما يحيط بها من الصحارى غربًا وجنوبًا ومن البحار شرقًا وشمالاً ، وما فعله التجمع قرب نهر النيل من النوبة إلى الإسكندرية ودمياط ، ما فعله ذلك من تداخل بشرى كثيف ومن تزاحم وتفاعل موحّد فى الشعور والخبرات التاريخية والتكون النفسى المتجانس ، وكل ذلك صحيح جداً ، ولكنه رغم صوابه ينطوى على نقص خطير يتعلق بتمام الانتظام البشري. ذلك أن الحدود الجغرافية لمصر تنحسر عن أن تستوعب أوضاع أمنها القومى ، ومصدر الحياة لمصر وشعبها هو مصدر شبه وحيد ، وهو نهر النيل ، وهو نهر واحد ، وهو يأتى بالمياه من مصادر تبتعد عن مصر بمسافات تتراوح بين ألفى كيلومتر وثلاثة آلاف كيلومتر من حدود مصر الجنوبية. فمصر باعتبارها كائناً حياً (بشراً وحيوانًا ونباتًا) توجد أمعاؤه خارج جسمه. أرأيت إلى النخلة ، تريد أن تفصل تاجها وجزؤها العلوى عن جذعها وجذرها. ومن جهة أخرى ، فمصر أغلب ما جاءها من الغزو العسكرى أو التهديد بالغزو إنما جاءها من حدودها الشمالية الشرقية. ولسنا فى مجال سرد تفاصيل التاريخ فى هذا المجال ، ولكن واقع الخبرة التاريخية يُظهر أن مصر ومنطقة الشام والحجاز هى منطقة أمن واحدة ، ولا أظن أن النظرية العسكرية الحالية -فى بدايات القرن الحادى والعشرين- قد عدّلت من هذا النظر وما خلصت إليه خبرة التاريخ. وكتابات العسكريين فى هذا الشأن - وحتى اليوم - سافرة الدلالة ، واضحة المعنى على أن الأمن العسكرى لمصر يدور فى منطقة تبدأ من باب المندب جنوب البحر الأحمر شرقًا وغربًا إلى شمال سوريا شمالاً بشرق.

وبهذا يبين أن هذا الكائن الحى الذى اسمه "مصر" ، توجد أمعاؤه خارج جسمه فى الجنوب ، ويصوّب الرصاص إلى رأسه من خارج حدوده المتاخمة شمالاً بشرق.

ومن هنا ، فإن الجماعة المصرية - وإن كانت متجانسة تمامًا من الناحية البشرية والثقافية والتاريخية - إلا أن القسم الغالب من أمنها يقف خارج حدودها ، فهى غير مكتملة. وإن هذه الحدود التى حُدَّت بها مصر ، ليست إلا نتاج عمل استعمارى غربى أقرته ووقعته معاهدة لندن فى ١٨٤٠م ، ورُسِم هذا الحد فى لندن ، ولم تجتمع الدول الأوروبية الكبرى على أمر كما اجتمعت على هذا الأمر وقتها.

(٣)

عندما ظهرت حركات التحرير الوطنية فى بلادنا ، كان من الطبيعى أن تظهر فى كل قطر وفى حدوده ، وذلك لاختلاف الظروف السياسية والاجتماعية التى جدّت ، ولاختلاف أساليب حكم كل إقليم والتنوع الكبير للوسائل المستخدمة فى الاحتلال ، وأنماط الحكومات ، وطرائق التعامل.

وكان لكل دولة استعمارية أساليب تعامل تختلف عن أساليب تعامل الدولة الاستعمارية الأخرى ، كما كان للطريقة التى وقع بها الاحتلال أثر فى تحديد أساليب الحكم والتعامل التالية للاحتلال ، كما أن طريقة مقاومة الشعب المحتل أثّرت فى تحديد وجوه التعامل الاستعمارى معه ، فضلاً عن أن الهدف من الاحتلال (ثروةً معدنيةً أو حيوانيةً أو طريقًا عالميًا) كان له أثره فى التحديد.

وكذلك تأثر الأمر كله بالمرحلة التاريخية التى جرت فيها واقعة الاحتلال والحكم مع تغير أوضاع القارة الأوروبية وبلدانها على مدى القرون من السادس عشر إلى القرن العشرين ، واختلافات تطوير أدوات الحرب ووسائل الاتصال وتغير الثقافة الاستعمارية ذاتها بحكم النمو والانتشار ، وتغير موازين القوى بين القوى الاستعمارية من جهة ، وبين كل منها والبلد المحتل من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك أن حركات التحرر ومقاومة السيطرة الأجنبية ، لم يكن كل منها فقط على تنوع وتباين مع الحركات التحررية الأخرى ؛ بل قام أحياناً بين بعضها البعض أنواع ودرجات من الصراع ، ونتج هذا الصراع أو التباين بسبب طبيعة الصراع وأنواعه أحياناً ، أو بسبب سياسة التحالفات أحياناً أخرى ، وبالنسبة لصيغة الصراع ، وهل يكون سلميًا ؛ حيث تتيح الظروف له ذلك؟ أو عنيفًا ؛ حيث تضطره الظروف إلى العنف ؟ فإن ذلك يولد درجات من عدم التفهم بين حركات التحرر المتجاورة أو تلك التى يضمها سياق واحد ، بمثل ما ظهر التباين بين حركة التحرر العنيف فى الصين مثلاً ، وبين حركة المقاومة السلمية فى الهند ، فإن ذلك يجعل قوى التحرر الوطنى متعارضة من حيث الطبيعة السياسية والانتقاء الشعبى من طبقات وفئات معينة ، والثقافة السياسية ذاتها.

أما الاختلافات الناتجة عن سياسات التحالفات بين حركات التحرير والحركات الثورية ، فيسهل ملاحظة أن أى حركة تحرير أو مقاومة إنما تتطلع دائمًا إلى مدد يأتيها من حلفاء لها فى الخارج تقوى به ضعفها ، وتستعين به - فيما تستعين - على مواجهة جبروت الاحتلال

والاستعمار. وإن التنافس الشديد الذى عرفته الدول الاستعمارية بعضها ضد بعض ، ألجأ حركات التحرير أن يستند كل منها إلى الدولة الاستعمارية المنافسة ، وكل يلجأ إلى خصم عدوه يستمد منه الدعم ، فتتصارع الحركات الوطنية فى حركة معاكسة لتصارع الدول الاستعمارية.

وجدنا الحزب الوطنى المصرى فى بداية القرن العشرين يستعين بفرنسا ضد الاحتلال الإنجليزى لمصر ، ووجدنا الحركات الديمقراطية العربية فى الشام يستعين بعضها بالإنجليز فى مصر ضد حركة التتريك التى ظهرت وحكمت الدولة العثمانية بواسطة حزب الاتحاد والترقى ، وذلك قبل الحرب العالمية الأولى ، ووجدنا حركة التحرير فى عدن تستعين بإمام اليمن ضد الاحتلال الإنجليزى ، فى حين أن ثوار اليمن -ضد إمامهم- كانوا يركنون إلى الإنجليز فى عدن. ثم وجدنا فى النصف الثانى من القرن العشرين أن حركة التحرر العربية تستعين بالحليف الروسى ضد الطغيان الغربى الأمريكى الصهيونى ، بينما كلٌ من إيران وتركيا يخشى الأطماع الروسية التاريخية فى بلادهم المتاخمة لروسيا ، ويركنون إلى الدعم الأمريكى الغربى لهم ، وهذا التطلع شجع حكومات إيران وتركيا وقتها على التحالف مع الغرب وإنشاء القواعد العسكرية فى بلادهم للصالح الأمريكى الغربى العام.

بذلك اصطبغت حركات التحرر بالطابع القطرى الإقليمى الذى يلتزم بالحدود السياسية المضروبة عليها بفعل الاحتلال الاستعمارى والتقسيم الذى أجراه ؛ لأن أساليب العمل عندما تتحدد بطريقة معينة وتتقيد بالإمكانات المتاحة لها ، وتنحصر فى غايات تتوافق مع هذه المكنات ، فهى أيضًا تنعكس على التشكل الثقافى والرؤية الذاتية ، وتتحدد بها مناظير للأحداث ، فتكون الحدود القطرية المرسومة على الأرض وفى الخرائط هى ذاتها تقوم بها حدود فكرية ومنظور للرؤية يتحدد بها ، وفقًا للأهداف المحدودة وللأساليب المتاحة ، ويختار الرجال العاملون فى هذا الإطار ضمن التكوين الاجتماعى والطبقى والثقافى ، ثم تتراكم خبراتهم العملية فى هذا الإطار أيضًا ؛ فُتشَكِّل الحركة بوصفها حركة إقليمية قطرية ، أيًا كانت الدعاوى النظرية التى يتشدق بها البعض.

أضرب لذلك مثلاً من الحركة الوطنية المصرية المقاومة للاحتلال الإنجليزى فى النصف الأول من القرن العشرين ؛ فقد كانت حركة تهدف لإجلاء الإنجليز عن مصر واسترداد وحدة مصر مع السودان. وكان يفصل مصر عن السودان حد رسم عند خط العرض رقم ٢٢ شمال خط الاستواء. ورغم أن الوطنيين المصريين وضعوا مطلب وحدة مصر مع

السودان وضعًا مثيلاً لمطلب جلاء الإنجليز عن مصر ، فإن المكنات السياسية لحركة التحرير المصرية قصُرَت عن أن تتخطى خط العرض المرسوم ، وكانت تتشكل تشكلاً مصريًا بحتًا ليس للسودانيين فيه نصيب ، وكانت تتشكل بمراعاة ممكنات المواجهة مع المستعمر فى نطاق الظروف المصرية ، دون حساب لما تستلزمه أهداف الوحدة مع السودان من أنواع مواجهات مختلفة. وتحدد الفعل المصرى المكافح فى إطار الرؤية المحدودة بظروف مصر فقط ؛ لذلك لم يكتب لهذا المطلب المصرى الجاد أى نصيب من التحقق ، ولا وسعت الخبرة المصرية ظروف السودان وشعبه.

وأضرب لذلك مثلاً آخر يتعلق بتجربة حزب البعث العربى فى بلاد المشرق العربى ؛ وهو حزب واحد ، وتكون تكوينًا قوميًا بقيادة قومية واحدة ظهرت فى سوريا وأرض الشام ، ثم صار ذا فروع فى بلاد عربية عديدة ، ومطلبه الأساسى بعث العروبة وتحقيق الوحدة العربية ، وكان أقوى انتشارٍ له فى سوريا والعراق ، وتولى فريق البعث فى كل من البلدين الحكم فى بلده مستقلاً عن الآخر فى عملية سياسية أنتجتها ظروف كل بلد مستقلاً عن الآخر ، وفى أوقات منفصلة. وما لبث الفريقان أن تدابرا وصارت بينهما من الجفوة السياسية - الحزبية والحكومية - ما يكون من خصام الغرباء المتنافسين المتضادين ، واستُخدمت آلة الدولة فى كل من البلدين ضد مؤيدى الفريق الآخر من مواطنيها.

وفضلاً عن ذلك ، فإن حكومات هذه الأقطار كانت نشأت فى الإطار الإقليمى الذى تحدد على وفق التقسيمات التى رسمتها موازين القوى الاستعمارية - حسبما سلفت الإشارة - وحيثما كانت هذه الأقطار منسلخه من جماعات أخرى ومن دول قديمة سابقة ، لم يكن لديها جهاز حكومة قديم مستقل مدرب على ممارسة الحكم وإدارة شئون الجماعة المحكومة. ومثل هذه الأقطار ساهم الاحتلال الأجنبى فى تشكيل أجهزتها الحاكمة وفى تشكيل إدارتها ، وبعضها تشكّل من أقليات دينية أو مذهبية أو قبلية ليسهل إلحاقها بسياسة الاحتلال ، وبعضها تشكل من فئات لم تكن من النخب التى شاركت سابقًا فى الإدارة ؛ حتى يسهل ارتباطهم بسياسة الاحتلال من حيث الموالاة ، ومن حيث الخبرات المكتسبة التى لا تزاحمها خبرات تقليدية قديمة ، إلى غير ذلك من الاعتبارات التى تجعل فئة الحكم والإدارة الجديدة أكثر موالاة لسلطة الاحتلال القائم ، منها إلى الجماعة أو الجماعات السياسية التى يضمها القطر المحتل أو الإقليم. ويستثنى من ذلك أقطار مثل مصر التى لم تتعدد فيها الجماعات السياسية المتزاحمة على الاختلافات الدينية أو المذهبية أو القبلية أو اللغوية ؛ وإن كانت هذه الأقطار لم تكن تعكس جماعة مكتملة ، حسبما سبقت الإشارة عن مصر.

والحاصل أنه عندما انتصرت حركات التحرير فى النطاق الإقليمى القطرى -كل حسب ظروف نصره وأزمان نصره- سيطرت على حكومات بلادها فى النطاق الإقليمى القطرى أيضًا ، ولم تتجاوزه بطبيعة الحال ، وإن حركات التحرير الوطنى التى سيطرت على دولها وأجهزة الحكم فى أقطارها ، وإن عدّلت وحوّرت من أجهزة الحكم السابقة بما يتناسب مع السياسة الوطنية الجديدة ، وهى وإن غيرت فى تشكيلات كبار العاملين فى هذه الأجهزة ، وأحلت محلهم من أنصارها وذوى نظرتها وسياستها المستقلة المتحررة ، إلا أن نطاق الحكم ظل قطريًا وإقليميًا ، واصطبغت حكومات التحرر الوطنى بالصبغة القطرية الإقليمية ، ولم تستطع أن تتجاوزها لا من حيث السياسات ولا من حيث الخبرة وتراكمها ، وعكست فى ذلك أوضاع التقسيمات القديمة التى آلت إليها من عهد الاستعمار.

والأخطر من ذلك ، أن حكومات التحرر الوطنى استمر معها قيام الفجوة بين جماعة سياسية وجماعات سياسية شعبية متعددة وغير مكتملة ، فهى متعددة داخل الكيان القطرى الإقليمى الواحد الذى تحدد بالسياسات الاستعمارية وموازين التنافس بين الدول الكبرى ، ولم تتكامل على حدود الجماعة السياسية وفقًا لأى من التصنيفات الفاعلة فى هذا الشأن ، أى لم تتكامل تكامل الفرنسيين فى فرنسا ولا تكامل الإنجليز فى بلادهم ، إنما قامت وفقًا للحدود الإقليمية والقطرية التى سبق أن وضعتها الفترة الاستعمارية التى قامت ضدها حركات التحرر الوطنى وانتصرت عليها فى القطر المحرر سابق الاحتلال.

وهذه مفارقة هامة ؛ فإن الفعل الاستعمارى الذى قامت به الوحدات القطرية الإقليمية ، والذى لم يحتل الأرض واستعمر الشعوب فقط ، وبل انتهك الجماعات السياسية فى توحدها وتكاملها ، وقسم الأقطار والأقاليم لا على وفق هذه الجماعات ، هذا الفعل الاستعمارى - بوجهيه- كافحته حركات التحرير فيما يتعلق بالاحتلال والاستعمار ، ولكن لم تلغِ مشيئته فى التقسيمات الحاصلة منه ، وما أدت إليه من تمزيق وتبعثر للجماعات السياسية المعنية. وأكثر من ذلك فإن حكومات التحرر الوطنى أبقت هذه التقسيمات واعتمدتها وأرجأت النظر فيها ، إما دعمًا لها من بعض هذه الحركات وحكوماتها ، وإما تفاديًا لصراعات تنشأ ولا يُعرف لها مآل بالنسبة لحكومات التحرر الوطنى حديثة التشكيل.

ولعل أهم مثال على ذلك ما حصل بالنسبة للدول الإفريقية حديثة الاستقلال فى الستينيات من القرن العشرين وما بعدها. فقد قامت منظمة الوحدة الإفريقية فى ١٩٦٣م ، ووقع ميثاقها فى ٢٥ مايو ١٩٦٣م فى أديس أبابا من اثنتين وثلاثين دولة مستقلة ، زادت بعد

ذلك بما انضم إليها تباعًا من الدول التى استقلت. وكان قد أثير موضوع الحدود - لهذه الدول- التى سبق للاستعمار المنحسر عن القارة أن فرضها. واختلف الأعضاء فيما إذا كان ينظر فى إعادة رسمها وفق الجماعات السياسية الشعبية أم لا ، ولكن الاتجاه الغالب رجّح بوضوح الإبقاء على الحدود كما هي. وهذا الاتجاه ذاته لم يشأ أن يطرح – صراحةً - مبدأ المحافظة على الحدود بوصفه حكمًا فى الميثاق ، لا لعدم الاقتناع به ولكن خشية ألا تحظى الموافقة على المبدأ بالإجماع المطلوب ، أو أن ينكشف الخلاف ويتطور فى هذا الشأن ، والمهم أن المحافظة على الحدود الاستعمارية السابقة صار مبدأً لدى حكومات الاستقلال الوطني. وإن استمسكت دول التحرر الوطنى بميراث الحدود الإقليمية الذى آل إليها من الاستعمار.

ونحن فى عالمنا العربى نعرف أيضًا ما حدث من تمسك بحدود اتفاقية سايكس بيكو فى بلاد المشرق العربى ، فقد ظلت بعد الاستقلال فى الأربعينيات من القرن العشرين على ما كانت عليه أيام الاحتلال الفرنسى الإنجليزى لهذه البلاد ، إلا ما حدث فى فلسطين والذى كان له شأن آخر. وقد ظهرت بعد ذلك مشروعات توحيد باسم: "الهلال الخصيب" ؛ وتضم بر الشام كله والعراق ، و"سوريا الكبرى" ؛ وتضم بر الشام كله ، ولم يُفضِ شيء من ذلك إلى شيء فى الواقع.

ومصر بترت عن جاراتها فى الشمال الشرقى (أى فى بر الشام) منذ اتفاقية لندن فى ١٨٤٠م، مع بقائها الشكلى فى الإطار العثمانى ، ثم بُترت عن حدودها الجنوبية مع السودان بعد الاحتلال الإنجليزى لها فى ١٨٨٢م وإنهائهم الوجود المصرى فى السودان ، ثم إعادة فتح السودان لصالح الإنجليز ، وإبرام اتفاقية ١٨٩٩م حول هذا الأمر. وقد ظهرت دعوة وحدة وادى النيل بين مصر والسودان ، وهى دعوة صِنْو لدعوة الجلاء البريطانى عن مصر ، ولكن الجلاء عن مصر تحقق فى ١٩٥٦م ، فى ذات الوقت وفى ذات السنة التى تحقق فيها الانفصال بين مصر والسودان بجلاء الإنجليز عن السودان ؛ بموجب اتفاقية ١٩٥٣م ، ونشوء حكومة السودان المستقلة فى ذات السنة.

(٤)

إن الاستعمار ليس عدوانًا فقط ، وليس ظاهرة سياسية عسكرية تأتى ثم تذهب منفردة ، ولكنه مثل أى مؤثر سياسى اجتماعى تاريخى ذى فاعلية ، يولد آثاراً ويغير من أوضاع ، وإن وجوده من شأنه أن يغير من هيكل الأوضاع التى كانت قائمة قبل وفوده ؛ فينهى عناصر قوة كانت موجودة ، وينهى أيضًا عناصر ضعف كانت قائمة قبله ، وكانت هى ما تسبب فى تحقق

الاحتلال ؛ ولكن تنشأ فى ظله عناصر قوة جديدة من أنواع مستحدثة لم تكن قائمة ، كما تنشأ فى ظله عناصر ضعف ووهن واضطراب جديدة من أنواع مستحدثة أيضًا لم تكن قائمة بهذه الصورة أو الكيفية من قبل ؛ أرأيت إلى الشخص يمرض لعلل فيه ، ثم يورثه المرض عللاً جديدة لم تكن فيه ، فإذا أبلّ من مرضه الأول لزمه علاج جديد لعلته الطارئة.

وأظهر مثال على ذلك ، ما سبقت الإشارة إليه ، من أن الاستعمار بإمكاناته الذاتية وبموازين علاقاته مع الدول الاستعمارية الأخرى ، قد أنتج تقسيمات وحدودًا للأرض المحتلة لم تكن قائمة بهذه الصورة من قبل ، وهذه الحدود والتقسيمات نشأت فى ظلها مؤسسات تحددت فى نشاطها بهذا النطاق ، سواء كانت حكومات عهود الاحتلال المؤيدة له ، أو حركات التحرر والمقاومة لهذا الاحتلال ، نشأ ذلك محصوراً كلٌّ منه فى النطاق المضروب ، فصار ذا خصائص إقليمية قطرية محدودة بهذا النطاق.

أرأيت إلى المادة تنضغط فى وعاء أو تنشأ منضغطة فيه ، فإذا انفكَّ الوعاء منها وسقطَ ، بقيتْ هى فى تشكُّلها الداخلى تتخذ حجم الوعاء المنفك وقدَّه ، وتمارس وظائفها فى هذا النطاق ؛ لأنها بطاقاتها وإمكاناتها صارت محكومة بهذا القدَّ ، كما أن علاقاتها الداخلية وقدراتها الذاتية بين أجزائها صارت مترابطة على هذا الوضع ، وبحيث إن امتدت أطرافها وتباعدت أوصالها ؛ فإنها تتفكَّك وتتفسَّخ. ومن هنا تقوم هذه الذاتية -من حيث تدرى أو لا تدري- بالمحافظة على هذا الوضع الراهن.

هكذا كان الشأن بالنسبة لحركات التحرر الوطنى التى أجلت المحتل الأجنبى وأنهت فترة الاستعمار الغربى التقليدية السابقة ، وهكذا كان الشأن بالنسبة لحكومات التحرر الوطنى التى ورثت عهود الاستعمار السابقة ، وحلت محلها فى حكومة مجتمعاتها ؛ فصارت محدودة القد والوظيفة والقدرة والنظرة فى الإطار الإقليمى الذى مارست حركتها السياسية فيه من قبل الإطاحة بالاستعمار ، وصارت محدودة فى كل ذلك من آلة الحكم التى ورثتها وشغلتها من بعد جلاء المستعمر وحلولها محله.

ونحن نعرف أن التشكل العضوى لأى تنظيم سياسى حركى ، من حيث صفات الأعضاء المنتظمين فيه ، ومن حيث علاقات تبادل المعلومات والخبرات ، وأساليب اتخاذ القرارات ، والالتزام بها وتنفيذها ؛ هذا التشكل العضوى واللائحى فى التنظيم السياسى الحركى يصير هو ذاته التشكل التى تنبنى به الدولة التى سيطر عليها ويشغّلها من بعد ، وتتشكل به خرائط توزيع القرارات واتخاذها وتميزها ، وهو ذاته الذى تتحدد به أوصاف

الأعضاء ونوعياتهم. ومثال ذلك مثلاً أن الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط قامت فى مصر بموجب التشكّل المختلط من ذوى الديانتين من المصريين ، سواء فى التشكيلات الحزبية التى ظهرت فى مصر تطالب بالاستقلال واستكماله وإجلاء الإنجليز ، أو فى التشكّل الذى بُنِيَ به جهاز الدولة ومن بعده ؛ لذلك لم تقم مشكلة حقيقية فى مصر تتصل بهذا الشأن. أما ما كان بالنسبة للسودان ، فقد كان أمرًا مختلفًا ؛ إذ لم يُبنَ أى من حركات السياسة التحريرية فى مصر بتكوين مشترك من مصريين وسودانيين ، ولا كان ذلك مما تشكلت به أجهزة إدارة الدولة فى مصر ولا فى السودان ؛ لذلك لم يُكتب للوحدة أن تتم بين مصر والسودان. وصار الجهاز الحكومى فى كل من مصر والسودان جهازًا معوّقًا لتحقق ما صبا إليه الجانبان من وحدةٍ بينهما ، أيقنا معًا أن صالحهما المشترك يقتضيها فى مدى النصف الأول من القرن العشرين.

ومثال آخر ، فإن حزب المؤتمر فى الهند نشأ ونما على أساس تكوين عضوى هندوسى فى الأساس ، وما لبث أن ظهر بجواره حزب آخر هو العصبة الإسلامية ، ورغم أن كلاً منهما كان معارضًا للوجود الاستعمارى الإنجليزى فى الهند ، وكلاهما ينشد استقلال الهند من الحكم البريطانى ، فإن هذا التركيب العضوى للتنظيم الحركى فى صورته الانفصالية لكل من الهندوس والمسلمين ، هو ما حَكَمَ تشكل الجماعة السياسية من بعد ، وحمل فى طياته القدر التاريخى المرسوم لانفصال مسلمى الهند عن هندوسها ، ونشوء جماعتين سياسيتين مستقلتين فى ربوع الهند الكبير. وصار تكوين الحركتين والتنظيمين هو جنين التكوين لجماعتين سياسيتين ، ثم صار تكون حكومتين لكل من الهند وباكستان عائقًا صلدًا دون تحقق الوحدة بينهما من بعد. وإذا كان الاحتلال البريطانى هو من أغرى كلاً من الفريقين بالنشوء المستقل عن الآخر ، فقد صار هذا النشوء نفسه عائقًا صلداً حتى بعد خروج الإنجليز من الهند. وآل الأمر إلى ما نعرف جميعًا من جفوة وعداء ، ومن وقوع باكستان فى براثن الهيمنة الغربية ، ومن تمكُّن الغرب (الإنجليزى ثم الأمريكي) من الإفادة من عداء كل من الجماعتين الهنديتين للأخرى. فالهند الضعيفة أفضت إلى الاحتلال الإنجليزى ، والاحتلال الإنجليزى أفضى إلى التقسيم ، وزال الاحتلال وبقى التقسيم. وقام التهديد المتبادل يعمق الخلافات بين أهالى الدولتين.

وفضلاً عن ذلك جميعه ؛ فإنه إذا كانت الدولة القطرية هى من معوقات الوحدة بين من يشتركون فى جماعة سياسية أشمل ، وبين من يحتاجون إلى الاندراج فى هذه الجماعة الأشمل ليستقووا بها على ما يواجهون من مخاطر مشتركة ، فإن ما حدَّ - أيضًا- من القدرة على توحيد

الأقطار المتشاركة فى جماعة أشمل ، يتعلق بموازين القوى بين حركات التحرر وبين القوى الاستعمارية بخاصة والقوى الدولية الكبرى بعامة. نحن نلحظ أنه على مدى القرن العشرين تحقق الاستقلال السياسى للغالب الأعم من بلاد العالم وأقطاره التى كان قد تم اقتسامها بين الدول الغربية الكبرى فى مفتتح هذا القرن نفسه ؛ ومع ذلك - ورغم تحقق الاستقلال السياسى للغالب الأغلب منها- فلا نكاد نلحظ واقعة توحُّد جرت ونجحت بين بعض هذه الأقطار وبعضها الآخر.

ومصر والسودان ، لم تستطيعا أن تتوحَّدا رغم دعاوى وحدة وادى النيل ، ورغم الاحتياج الشعبى الحقيقى لتيارات جِد مؤثرة فى البلدين ، وتحقق الانفصال السياسى فى منتصف الخمسينيات ، ومصر وسوريا حققتا وحدة سياسية فى ١٩٥٨م وأنشأتا دولة واحدة وسط زخم سياسى دَعَوي هائل تزكيه دعوى العروبة والتشوق للأمة الواحدة ، ويدعمه الحس الحقيقى بالخطر المحدَّق من وجود دولة إسرائيل وتهديدها لكلا الإقليمين المصرى والسورى -فيما تهدد من أقطار العرب والمسلمين وشعوبهم- ويقويه سيطرة الوطنيين الوحدويين على الحكم فى كلا الإقليمين ، فى شعور تعبوى عام يشمل العرب جميعًا ويحتضن أملهم.

ومع ذلك لم تستمر الوحدة أكثر من ثلاث سنوات ونصف (من فبراير ١٩٥٨م حتى سبتمبر ١٩٦١م) ، وكانت سياسات الدول الكبرى مما أسهم فى حدوث الانفصام ، فضلاً عن التكوين المؤسسى الحكومى الذى سبقت الإشارة إليه. ومحاولات توحيد مصر وليبيا والسودان فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات لم تسفر عن شيء متحقق ، سواء فى عهد الرئيس جمال عبد الناصر أو فى عهد خلفه الرئيس أنور السادات ، وكانت الإرادة الوطنية تنكسر من دون ما نطمح إليه من توحيد ، أو كانت المشيئة الاستعمارية تتغلغل فى الإرادة "الوطنية" لأى من الأقطار بما يُفشل مسعى التوحيد.

وبالنسبة لغير العرب حدث ذات الأمر ، فإن باكستان انشقت دولتين بانفصال بنجلاديش عنها فى السبعينيات ، ويوغوسلافيا تناثرت دويلاتها شعاعًا فى شبه جزيرة البلقان ، ومع انهيار الاتحاد السوفييتى ، سقطت منه الجمهوريات الإسلامية لوسط آسيا والواقعة فى جنوبه (سقطت مكونةً خمس جمهوريات) وهى وإن لم تكن جمعتها من قبل جامعة سياسية ووحدة انتماء أشمل مع روسيا القيصرية أو روسيا الشيوعية ، إلا أنها كان حريًا بها عند انهيار الاتحاد السوفييتى فى بداية التسعينيات أن تتجمع بجامع الإسلام أو جامع قومياتها

التركية أو غيرها ، ولكن لم يحدث شيء من ذلك ، وما كان لروسيا ولا لأمريكا ولا للغرب بعامة - على تعارض مصالحه - أن يسمح بشيء من ذلك ليقوم فى بطن آسيا فى جنوب روسيا وغرب الصين وشمال الهند وباكستان وشرق إيران وتركيا. كما سقط من روسيا أيضًا جمهوريات البلطيق فى شمال أوروبا عند روسيا الغربية ، وتناثرت فى بضع جمهوريات منها أوكرانيا وروسيا البيضاء وغيرها ؛ من ساحل البلطيق غربًا إلى ساحل البحر الأسود جنوبًا بشرق.

لا أخال أن وحدةً جرت إلا ما كان من وحدة اليمن الشمالى مع جنوب اليمن المكون أساسًا من عدن وحضرموت عند شاطئ بحر العرب والبحر الأحمر. وكانت هذه حالة فريدة جرت فى "غفلة من الزمان الاستعماري" إن صح هذا "التعبير الشاعري". ولعل من عناصر ما يحيط بهذا الحدث السياسى ، أن زمان الحدث كان يواكب بدء سقوط الثنائية الدولية وبدء انهيار الاتحاد السوفييتى - دون أن يظهر بوضوح ما تستقر عليه الأحوال- وأن المنطقة ذاتها لم تكن ذات أولوية سياسية تجعلها فى بؤرة الفعل الدولى للدول الكبرى ، وأن الحكم اليسارى السابق لعدن كان انهياره بغير بديل داخلى معقول.

والمهم المقصود من ذلك كله بيان أن حركات التحرر الوطنى ؛ إن كانت استطاعت أن تزيح الاحتلال الأجنبى الاستعمارى عن أراضيها فى داخل أقطارها ، وإن كانت استطاعت أن تسترد قدراً هامًا من إرادتها الوطنية تتوخى بها صالح شعوبها فى هذه الفترة لما بعد الاستقلال ؛ فإنها لم تستطع أن تحقق إرادتها الوطنية ، ولا أن تستجيب لموجبات توحيد الجماعات السياسية بما يضمن لها الموقع الأمثل والأفعل فى الإطار الدولي. وإن كان ذلك بسبب عاملين أساسين ، **أولهما** : أن الإرادة الذاتية لمؤسسات الاستقلال الوطنى القُطرى صارت معوّقًا للتوحيد . **والثاني** : أن موازين القوى الدولية لم تكن تمكِّن من تحقيق هذه الأقطار التى تنشئ كيانات دولية ذات بأس وقوة ومنعة.

(٥)

المواطنة - فى ظني- هى واحد من وجوه الانتماء للجماعة السياسية ؛ لأن المواطنة هى صفة للفرد الذى ينتمى لجماعة سياسية معينة ، قامت على أساسها الدولة. والمبدأ النظرى أن الدولة تعتبر المؤسسة ذات السلطان التى تدير الشئون العامة للجماعة السياسية ، وهى - بموجب حاكميتها للجماعة وإدارتها لشئونها العامة- تكون ذات سطوة وولاية عليها ، بقدر يضيق ويتسع ، ويشتد ويضعُف ، حسب التنوع الهائل الحاصل فى هذا الشأن ، ولكنه

بموجب هذه الحاكمية يظهر إزاءه فى المقابل وصف المواطنة ، بحسبانه وصفًا سياسيًا يتحدد به الطرف الآخر للعلاقة مع الدولة. والمواطنة بذلك هى الصفة التى تتعلق بالفرد بما توافر فيه من وصف سياسى قامت الدولة على أساسه.

والفارق - فى ظني- بين "المواطنة" وبين "الجنسية" ، هو فارق بين الوصف السياسى وبين المصطلح القانوني. الوصف السياسى هو وصف واقعى يُستخرج من أوضاع الحياة المعيشة ، ويتعيّن بالاستقراء مثل ظواهر الطبيعة والظواهر الاجتماعية ، وهو بذلك يعتريه التدرج بين الظهور والخفوت ، وبين التحدُّد والتداخل ، وبين الانضباط والتردد ، وبين التيبس والمرونة. بينما المصطلح القانونى تتحدد به مراكز للحقوق تكون ثابتة كما تكون باتّة وحاسمة ، وتقطع بين الأمر وغيره. والقانون لا يحيط بالظاهرة ولا يحصى أفرادها ، ولكنه يكتفى بما يتوافر "غالباً" فقط ؛ لأن الضبط لديه أولى ؛ ولأن الظهور أجدى من حيث ما يتغيًا من كفالة الحقوق وتحديدها ، وتعيين الواجبات والالتزام بها. وإذا كان الوصف السياسى يصدر عن أصحاب رأى فى مجتمعهم ، فإن المصطلح القانونى يصدر عن ذوى ولاية بسلطانهم ؛ ومن ثم يملكون التقرير وإن كان يتضمن قدراً من التحكم.

فالمواطنة والجنسية ، أمران يشيران إلى ظاهرة واحدة تتعلق بالوصف الذى يلحق الفرد بموجب انتمائه لجماعة سياسية قامت على أساسها الدولة. ولكن الأول يتناوله رجال السياسة والاجتماع بآرائهم ودعاواهم ، والآخر يملكه رجال الحكم بقراراتهم وسلطانهم وتحديدهم لحدِّ الواجب وحدِّ الحق.

والمواطنة باعتبارها وصفًا ؛ يكفى فيه التقبل العام والتراضى العام حسبما يشيع بين الناس وتتقبله الحياة الاجتماعية ، وقد كان ذلك كافيًا فى المجتمعات القديمة ، وقبل ظهور الدولة الحديثة فى القرنين الماضيين. أما الجنسية فهى بما يتعيَّن أن يتوافر لها من ضبط وتحدُّد ، إنما ظهرت مع ظهور الدولة الحديثة ، من حيث ما انكفل لأداة هذه الدولة من كامل الهيمنة على المجتمع ، ومن حيث ثبوت الحدود الإقليمية للدول بالضبط الذى بينته الخرائط ، ومن حيث ما صار لهذه الدولة من ولايات محددة لإصدار القرارات والقوانين وما كَفَلَته أساليب الإدارة الحديثة من الإثبات الكتابى وحفظ المكاتبات ، وغير ذلك من ضبط السجلات والأضابير.

والمواطنة تكشف عن انتماء سياسى للجماعة ، وعن علاقة بالدولة التى تحكم وتدير هذه الجماعة ، ولا يقوم مشكل فى ذلك ما بقى الأصل النظرى سائدًا ومطبقًا فى الواقع العملى ؛ أى ما بقيت الدولة تَصْدُر وتؤسَّس على جماعة سياسية محدَّدة ومتبلورة. ولكن الخلل يظهر

عندما نلحظ ما لاحظناه من أثر الاستعمار على الجماعات السياسية وعلى نشأة الدول فيها بالنسبة لشعوب آسيا وإفريقيا ، وما حدث من تقسيم وتفتيت لم يُرَاعِ الضوابط والميزات التى تميز كل جماعة سياسية عن غيرها ، من حيث الوصف والتصنيف السائد لدى شعوبها والذى يرتضونه مميزًا لهم عن غيرهم وكافلاً لمصالحهم المشتركة.

ولقد كان من شأن هذا التقسيم والتفتيت أن يُفضى إلى وضع من أوضاع الاستحالة بالنسبة لعلاقة الجماعة السياسية مع الدولة ، من حيث عدم إمكان تحرير وصف المواطنة الذى يتصل بعلاقة الدولة برعاياها. ولكن الحادث أن الدولة الحديثة كانت قد نشأت وظهرت بما تتحلى به من مكنات التشريع والإقرار بالحقوق والواجبات لرعاياها ، وظهرت قواعد الجنسية وأحكامها. وقد سبقت الإشارة إلى أن من الفروق بين مفهوم "المواطنة" ومفهوم "الجنسية" ، أن مفهوم المواطنة تقرره الجماعة بالنسبة لأفرادها أو لجماعاتها المندرجة فى تشكيلها العام ، وذلك بالتقبل والتعارف العام وفقًا لما يسود لديها من أعراف ، أو بما يتداوله مفكروها وساستها من آراء يستخرجونها بالاستقراء والملاحظة لأوضاع الواقع والجماعات ، بينما الجنسية تتحدد بمركز قانونى يحدد حقوقًا وواجبات ، وتقرره الدولة بما تملك من سلطات التشريع والإنفاذ لقراراتها.

صار الوضع من الناحية الواقعية - بالنسبة للجماعات والشعوب والبلاد التى خضعت للاستعمار- يتحدد - كما سبقت الإشارة- لا بموجب ما تكشف عنه التصنيفات البشرية من جماعات سياسية ، ولكن بموجب علاقات القوى بين الدول الاستعمارية فى تحديد الحدود الجغرافية لمناطق نفوذها ، أو بموجب علاقات القوى بين حركات التحرر الوطنى فى هذه الأقاليم والقوى الاستعمارية ، وذلك بصرف النظر عن التميزات العرقية واللغوية والدينية والمذهبية والإقليمية ، والتى تفرز جماعة عن جماعة ، فصار الإقليم يتحدد أولاً بموجب توازنات القوى الخارجة عنه والمؤثرة فيه ، ثم تتحدد على أساسه الدولة ، ثم تظهر المواطنة بموجب ما تضعه الدولة من أحكام وقواعد للجنسية التى يتحدد بها رعاياها. وهذا بالضبط هو عكس الوضع الطبيعى الذى ينبغى أن يحدث.

ونحن نعرف أنه طبقًا للفكر السائد فى فقه القانون الدولى العام ، أن الدولة هى جماعة من الناس تقيم فى إقليم معين وتقوم عليها حكومة ، والتعريف يحدِّد المسألة ، بما يكشف أن الجماعة السياسية هى الأساس ، وهذا تكوين ثقافى - بطبيعة الحال- يعتمد على الإدراك لعلاقة الانتماء التى تربط ناسًا بعضهم ببعض ، بالتفصيل الذى ورد فيما سبق بصدد هذا

الموضوع ، وأن الإقليم هو ما يتحدد به وجود الجماعة ذات الصيرورة التاريخية ، وأن الدولة هى نتاج هذا الوضع ؛ لأنها مؤسسة إدارة الجماعة والزود عنها مما هو مشترك وعام لديها. أما الصورة التى صيغت بها دولُ ما بعد الخضوع للاستعمار ، فقد تعينت - أولاً - بموجب حدود جغرافية ، ثم قامت الدولة على أساس هذه الحدود وما بها من شعوب أو جماعات ، بصرف النظر عن مدى التجانس والتوحُّد بينهم ، وبصرف النظر عن مدى انتماء بعضهم لباقى جماعاتهم خارج الحدود الإقليمية المضروبة عليهم. ثم إن هذه الدولة هى من أَصْدَر قانون الجنسية الذى تحَدَّد به من هم مواطنوها. أى إنه بدلاً من أن يكون الشعب هو من عيَّن دولته ، صارت الدولة هى من عيَّن شعبها. أرأيت إلى جمعية من الجمعيات أو شركة مساهمة من الشركات أو نقابة من النقابات الأصل فيها أن جمعيتها العامة هى من يشكل مجلس إداراتها ؟ أرأيت صورة هذه التكوينات ؟ لقد صار مجلس الإدارة هو الأصل وهو من يعين جمعيته العمومية.

ترتب على ذلك ما نراه فى عالم اليوم من كيانات عجيبة، اتخذت وصف "الدول" ، وأقرَّ لها النظام الدولى -الذى تسيطر عليه الدول الكبرى منذ القرن التاسع عشر- الوجود الشرعى بوصفها دولاً، وهى فى الحقيقة دول بغير جماعات سياسية ذات تميُّز وتكامل متبلور. فعرفنا دولاً هى فى الحقيقة مساحات أرض لإنتاج أو استخراج مواد معينة من باطنها ؛ فهى تقوم بوظائف تقتضيها الأوضاع العالمية: متطلباتٍ واحتياجاتٍ، بصرف النظر عن المتطلبات والاحتياجات التى يقتضيها شعب هذه الدولة. وهى تقوم بهذه الوظائف فى إطار القدرات والممكنات العالمية، بصرف النظر عن قصور القدرات والممكنات التى يطيقها شعب هذه الدول. ومن ثم ، لوحظ أن عدد الأجانب فى بعضٍ من هذه الدول يزيد على عدد من أُقِرَّ لهم بالمواطنة بموجب قوانين الجنسية.

وعرفنا أيضاً دولاً هى فى الحقيقة قواعد عسكرية وُجدت لتدافع عن المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى فى إقليم معين، وجرت حركة تهجير شعوب إليها ؛ ليقوموا بوظائف الخدمة والإدارة والتعزيز للوظائف العسكرية المنوطة بهذه الدول. وعرفنا دولاً تقوم بوظائف الأسواق التجارية فقط فى المنطقة التى وجدت بها ، وتعتمد فى ذلك على حركة بيعٍ للسلع التى ترد إليها من الخارج ، وحركة شراءٍ لذات السلع التى تصدر منها للخارج، والبائع والمشترى كلاهما أجنبى ، والتجار أكثرهم أجانب ، أو هم وكلاء لأجانب. وعرفنا دولاً هى مجرد نقط مرور تقوم فى مضايق البحار أو وسط المحيطات لتقدم الخدمات الملاحية لمن يمرُّون عليها فى طرق التجارة الدولية. وصار إسباغ وصف "دولة" على إقليم معين إنما

يجرى لا بسبب يتعلق بالجماعة السياسية ذات الوجود المتجانس التى تعبّر عنها هذه الدولة وتشخّصها جماعة ومصالح ؛ بل صارت الدولة تنشأ أولاً لاحتياج خارجى ، وتترسم حدودها الجغرافية وفقاً لهذه الاحتياجات، ثم تكتسب حماية المجتمع الدولى ومنظماته ؛ لا لرعاية شعبها وجماعتها ولا زوداً عن شعبها وتحقيقاً لمصالحه ، ولكن لرعاية الوظائف التى نيطت بها لخدمة مجموعة الدول الكبرى المستعمِرة، وسَلُس كل ذلك وسَهُل بموجب أن الإقليم كُوِّن أولاً ، ثم نشأت الدولة ، ثم قامت الدولة بتعيين شعبها ، وتحديد وصف المواطنة ؛ والذى يُسبَغ على من تُرى جدارتهم لتحقيق الوظائف المنوطة بالدولة من الخارج.

صارت الدولة فى هذا النطاق وبهذه الوظائف المنوطة بها ليست فقط عائقًا فى وجه تحقق وحدة من يخضعون لها من فصائل شعبها ومن الجماعات السياسية التى تمتد خارج الحدود الإقليمية لهذه الدولة، ولكنها أيضاً دولة تنتمى إلى نظام الدول الكبرى المهيمنة فى العالم ، وتخدم صوالح هذه الدول الكبرى ، بصرف النظر عن وجوه الصلاح للجماعات السياسية الخاضعة لها ، وصارت منافذ للوفود الأجنبى للجماعات الخاضعة لها ، بدلاً من أن تقوم بالواجب الأول الذى يتعين أن تقوم به الدولة ؛ وهو حماية شعبها من المخاطر الخارجية.

وقد لا تكون مصر على هذه الصورة الأخيرة بالنسبة لعلاقة الدولة مع الجماعة ؛ بسبب ما لشعبها من تجانس ، وما لذلك من أثر هام فى تشكُّل دولتها ، ولكن لا ننسى أبدًا أن مصر غير مكتملة ؛ لأن ما يتهدد أمنها القومى يوجد خارج حدودها الدولية المرسومة ؛ ولذلك أثره الكبير فى أنها ما بقيت منكمشة داخل هذه الحدود ، فهى بالضرورة ستكون خاضعة للقوة الأجنبية.

(٦)

إن هذا الذى حدث أوجد شرخًا مؤسسيًا فى بناء العلاقة بين الجماعة السياسية وبين الدولة ، وذلك فى الغالب فى البلاد السابق استعمارها ، أو البلاد التى نجح الاستعمار فى خط حدودها ، بل الظن القوى أن هذا الحادث لم يشرخ تلك العلاقة فقط ، بل صدَّعها فى الكثير من الحالات ، فصارت الدولة تشكيلاً مؤسسيًا خارجيًا عن الجماعة مفروضًا عليها ، وصار الخاضعون لها أشتاتًا من جماعات تتدرج بين التنافر وعدم التجانس وتوزع الأجزاء. وأوضح الأمثلة على ذلك الكثير من البلاد الأفريقية جنوب الصحراء الكبرى.

وكما سبقت الإشارة ؛ فإن الأصل أن تتبلور وتتعيَّن الجماعة السياسية، وأن تقوم الدولة على هذا الأساس وفى هذا النطاق، ويتحقق وصف المواطنة لذويها. وأن ذلك يشكل البنية

الأساسية التى يقوم عليها أى كيان سياسى أو مؤسسة تنظيمية تظهر فى نطاقها ؛ لذلك من الطبيعى أنه كلما اختلت البنية الأساسية أو اضطربت عناصر تكوينها، اختل واضطرب كل بناء يقوم عليها.

إن الجماعة السياسية تضم جماعات عديدة. وإن ما يميزها عنهم أنها الجماعة التى صارت مرشحة لأن تقوم بوظيفة تاريخية تتعلق بحفظ وحماية "المشترك العام" الذى يجمع عناصر هذه الجماعة ؛ تصونها من مخاطر الخارج ، وتضمن لعناصرها أفراداً وجماعات إمكان العيش المشترك وتحقيق المستوى المعقول للعيش المشترك للجماعة بعناصرها المتضمنة فيها من النواحى المادية والثقافية، وبما لا يضمنه ولا يكفله تاريخياً إلا هذا التجمع. ومن ثم تعتبر الأوصاف القائمة بين عناصر هذه الجماعة السياسية الأساسية أوصافاً تابعة ، تقوم بها جماعات انتماء فرعية محكومة بهذا الانتماء العام الذى يقوم به وصف الجماعة السياسية ، ويعتبر به حاكماً لغيره بقدر ما يكون حامياً وحافظاً لهذا الغير.

والجماعة السياسية بهذا الاعتبار، لا بد أن تكون هى الجماعة الحاكمة ؛ لأنها هى ما يبلور فى مرحلة تاريخية معينة أصول الصالح المشترك بعيد المدى لمن يندرج فيها من أفراد وجماعات ووحدات اجتماعية، فهى حاكمة بمعنى أنها ترعى الصالح التاريخى المشترك لمكوناتها، وهى حاكمة بمعنى أنها تُوجِد الصياغات السياسية والاجتماعية المناسبة لتحقيق توازن الوجود وتوازن المصالح المادية وتوازن الهويات الثقافية لما اندرج فيها من جماعات ثقافية وعقيدية ولغوية وإقليمية وعرقية ، بحيث يكون اندراج هذه الجماعات الفرعية فى الجماعة السياسية الأساسية محققًا لها للقدر المناسب من الوجود الذاتى والثقافى والمادى ، وكافلاً لهذا الوجود بما لا يكفله ولا يضمنه خيار تاريخى آخر ، وبما يكفل لها جميعًا من الأمن تجاه مخاطر الخارج ، ما لا يكفله خيار تاريخى آخر كذلك.

وبموجب كون الجماعة السياسية هى الجماعة الحاكمة وفقًا للوظائف السابقة ، تقوم الدولة على وفق هذه الجماعة السياسية الأساسية ، بما تُتيحه مؤسسة الدولة من مكنات وصلاحيات لممارسة واجبات الحماية من مخاطر الخارج ، وحفظ قوى التماسك الداخلي. وتصير الدولة وجهازها هى المشخِّص للجماعة السياسية ، والمعبِّر عنها ، والمحقِّق لإرادتها عندما تتهيأ الإرادة ، ولفاعليتها وولاية نفاذها عندما تتقرر الفاعلية.

والدولة - بوصفها المعبِّر والمشخِّص الفاعل للإرادة الجماعية- يتعين أن تُبنى على وفق ما اتصفت به الجماعة السياسية من وصف مميِّز لها ، وجامع لوحداتها ، ومانع من التباس غيرها

بها ، كوصف الإسلام إن كان هو ما جَمَعَها ، أو وصف العروبة إن كانت صارت كذلك ، أو وصف المصرية أو السورية أو غيرها ، ما بقيت كذلك ، أو حتى الوصف القبلى أو العشائرى ؛ حيث يكون هو ما تميزت به جماعة سياسية ما فى زمان أو مكان ما.

وإذا قامت الدولة لا بموجب الوصف العام الذى يجمع الجماعة السياسية ويميزها ، ولكن بموجب وصف يتعلق بأى من الجماعات الفرعية المندرجة فى الجماعة السياسية ، واقتصرت على من يضمهم انتماء فرعى فحسب ، ولو فى مستوياتها العليا الخاصة باتخاذ القرارات ورسم السياسات ، فإن ذلك من شأنه أن يكون مهدّدًا للصيغة العامة التى تقوم عليها الجماعة السياسية ، ولقوة التماسك الواجب وجودها لوجود الجماعة العامة ؛ ذلك لأن أى جماعة أو مؤسسة أو كيان تنظيمى ، إنما تقوم له ذاتية خاصة به ، وتستوعب هذه الذاتية مع الوقت فاعلية الكيان التنظيمى ، وإن مما تنبنى عليه هذه الذاتية ما يضم القائمين على هذا الكيان التنظيمى من أوصاف مشتركة تمزج بينهم وتفرقهم عن غيرهم.

ونحن نعرف من تجارب الدول أن طوائف أو قبائل أو أهل إقليم اجتمع منهم ما صاغ المراكز الرئيسية فى تكوين لدول بعينها ، فاصطبغت الدولة بهذا الوصف الإقليمى أو الطائفى أو القبلى ، وصارت الدولة مفروضة على الجماعة كلها بموجب هذا الوصف الخاص ، ولاحظنا ذلك - فى باكستان مثلاً - عندما قامت الدولة الموحدة من باكستان الشرقية (البنجال) والغربية ، وسيطر عليها أهل الغرب وحدهم ، وانتهى الأمر إلى انفصال بنجلاديش عنها. ونلاحظه أيضًا فى مشاكل شمال السودان مع جنوبه ، ولاحظناه مثلاً فى سيطرة أهل تكريت بخاصة على العراق ، ونلاحظه فيما ترتب على سيطرة السُّنة العرب فى العراق على العراق جميعه مما تجرى فصوله إلى الآن.

لذلك ، فإنه يتعين فى صياغة مؤسسات الدولة أن تكون من حيث التكوين العضوى لها من حيث الشاغلين لمناصبها الرئيسية وذوى الإرادة والنفوذ فيها والقابضين على مفاتيح حركتها ، يتعين أن يكونوا ممن يضمهم الوصف المميز للجماعة السياسية التى قامت الدولة على أساسها ، وألا يقوم مانع من شغل مناصبها يتعلق بمن توافر فيهم الوصف العام المذكور ، ولا أن يقوم بالقانون أو بالعرف العملى المطبَّق ما يمنع ذوى انتماءات فرعية ما من تولى مناصب الدولة وشغلها ، ما دامت انتماءاتهم الفرعية مندرجة فى شمول الانتماء العام الذى تبلورت به الجماعة السياسية وانبنت به الدولة.

ومن هذا ؛ يظهر أن الدولة لا تتكامل وظائفها ولا تتهيأ للقيام بها على النحو التاريخى المأمول ، إلا إذا كانت تعكس فى تكوينها العضوى والذاتى ما تبلورت الجماعة السياسية على

أساسه ؛ ولذلك فإن ما حدث من اضطراب فى تشكُّل الجماعات السياسية بسبب الحدود الاصطناعية التى فرضتها أوضاع الاستعمار على بلاد آسيا وأفريقيا ، وبناء الدول لا على وفق تشكُّل متكامل للجماعات السياسية ، هذا الذى حَدَثَ جعل الدول المذكورة - فى أغلب صورها - لا تعكس فى تكوينها العضوى إلا أقسامًا محدودة من القاعدة الشعبية التى تحكمها ، والتى تتكون من أجزاء وأشلاء من جماعات شتى مبتورة وموزعة عبر حدود دولية مفروضةٍ. ومن هنا لا نلحظ نظام حكم مستمرًا منضبطًا فى تداوله ، وفى تغيراته ، وفى اتصاله بجمهوره ، بصرف النظر عن مدى ما ينبنى عليه من ديمقراطية أو استبداد. أى إنه حتى الحكم المستبد قديمًا كانت له منظومة يقوم عليها وأعراف تحكم تداولاته. أما الظاهرة المشار إليها هنا فهى تتخطى ذلك وتتجاوزه إلى أنواع من الاضطراب ناتجة عن هذا الصراع القائم بين الجماعة والدولة ؛ لأن الدولة لا تعكس تكوينات الجماعة.

والحاصل - فى ظني- أن اتصال الدولة بالجماعة السياسية - من حيث إن الجماعة تكون متبلورة ومتكاملة ، ومن حيث إن الدولة يتعين أن يكون تركيبها العضوى متجانسًا ومتناسبًا مع الوصف الذى تصنَّفت به الجماعة السياسية وتبلورت - هو شرط مسبق ؛ أو هو ما يمثل البنية الأساسية التى يقوم عليها نظام سياسى فعَّال ، وجماعة قادرة على القيام بوظائفها التاريخية الفعّالة ، ودولة قادرة على تشخيص هذه الجماعة والتعبير عنها.

ونحن عندما ننظر فى أنظمة الحكم فى التجارب المختلفة ، يتعين علينا أن ننظر أولاً فى أوضاع البنية الأساسية للجماعة السياسية ، والتى تقوم عليها هياكل البناء الحاكم. وإذا كنا فى هذا العصر الحديث المعيش نصدر عن مسلَّمة فكرية تتعلق بأفضلية النظم الديمقراطية على نظم الاستبداد السياسى ، وأن هذه الأفضلية إنما تقوم على مستوى الفاعلية السياسية فى حفظ أمن الجماعة السياسية وكفالة تماسك قواها ، كما تقوم على مستوى الرشد فى النظر إلى الواقع وفهم أوضاعه وتقرير السياسات الخارجية والداخلية المناسبة ، وكما تقوم على المستوى الأخلاقى فى ضمان الحد الأدنى المرجو من تحقق المساواة والنأى عن الظلم والجور ، أو بالأقل ضمان السعى لهذا الأمر. وإذ كنا على هذه الدرجة من الإدراك ، فإننا عندما ننظر فى تجاربنا فى هذا الشأن ومدى ما حاق بها من تعثُّر أو تعطيل أو فشل ، فإننا يتعين أن نوجّه بعض جهودنا البحثية إلى النظر فى أصل تبلُور الجماعة السياسية فى الإطار المضروب عليها مما سبق شرحه أو الإشارة إليه ، كما يتعين النظر إلى التركيب العضوى للدولة ، ومدى ما يعبر هذا التركيب عن كمال العلاقة بين هذه الجماعة السياسية المتبلورة وبين الدولة المشخّصة لها والمعبّرة عنها إرادةً وفعلاً.

فمثلاً ، لقد سبقت الإشارة إلى صلة الجماعة السياسية بالمواطنة وبالدولة ، والديمقراطية تتعلق بالجانب التنظيمى الذى تُبنى به الدولة بوصفها مؤسسة ، وتتشكل به هيئاتها. وأسس الديمقراطية هى الأصول العامة لنوع من أنواع إدارة شئون الجماعات ، ويمكن أن تتشكل وفقًا لها تنظيمات عديدة تقوم بمهام مختلفة ومتنوعة ، سواء فى إدارة شئون مصالح إقليمية كالإدارات المحلية ، أو وحدات الانتماء الفرعية كالجمعيات والنقابات ، أو ذوات المصالح المالية كالشركات أو غير ذلك. وغنى عن البيان أن الدولة ، وهى المؤسسة القائمة على أساس الجماعة السياسية وهى ما يهمين على إدارة المجتمع برمته ، هى أوضح وأهم مثال فى هذا الشأن.

والديمقراطية - من ناحية البناء التنظيمى للمؤسسات - تقوم على مبدأ النيابة أو التمثيل النيابى الذى يصدر من الجماعات فى عمومها إلى من يتولون شئونهم ، وعلى مبدأ توزيع السلطة على العديد من الهيئات التى تتداول أمورها كى لا تستبد بالأمر والنهى والفعل هيئة وحيدة ، وكى يقوم نوع توازن بين هذه الهيئات. كما تقوم على مبدأ القرار الجماعى الذى يصدر عن أى هيئة من جماعة بها ، وليس من فرد ، ويصدر القرار بالأغلبية ، بما يعنى أن رأى الكثرة يَرْجُح رأى القلة.

وإن مبدأ المساواة هو ما به يسلس اتخاذ القرار الجماعى ؛ لأنه يقوم على العدد ، وذوو العدد الأكبر فى أى تشكيل يترجح رأيهم على رأى ذوى العدد الأقل. والعدد يقتضى التجريد ؛ أى تجريد الفرد من كل ما سوى الوصف الذى يجلسه مع غيره من المعدودين ويجعل له صوتا بين أصواتهم. ولا يتأتى ذلك إلا بالمساواة. فوصف العضوية فى مجلسٍ ما يَلحق بالعضو فيجعله مساويًا تمامًا لغيره من الأعضاء عند اتخاذ القرار ، سواء كان ذلك مجلس إدارة شركة أو جمعية أو نقابة أو جماعة.

وعلى هذا الوضع التنظيمى بالضبط ، يكون مبدأ المساواة هو نقطة الوصل التى لا فكاك منها بين الديمقراطية وبين مبدأ المواطنة ، بحسبان المواطنة هى الوصف المتخذ أساسًا لتصنيف الجماعة السياسية التى تشخّصها الدولة ، وهو الوصف الحاسم فى اكتشاف الكثرة والقلة التى تتخلق بها الإرادة وتنبنى على أساسها الأفعال الجماعية.

ومن هنا ، تظهر جليةً الصلة العضوية بين قيام الجماعة السياسية المتبلورة ، وصلة ذلك بقيام الدولة المشخّصة لها والمعبّرة عنها ، وعلاقة ذلك بالمبدأ الأساس الذى يقوم به البناء الديمقراطى ، وكل ذلك له آثاره المتبادلة فى الواقع الفعلى لهذه المفاهيم.

وما بقيت الدولة الحديثة - فى غالب البلاد حديثةِ الاستقلال- على حالها المتعارض مع ما يتعين أن تشخّصه من جماعات سياسية متبلورة ومتكاملة ، وما بقيت الجماعات السياسية مجزأة ومنقسمة وموزعة أشلاء ، وما بقى الصراع بين التركيب العضوى للدولة وأجهزتها وبين التشكل والتبلور للجماعة السياسية المحكومة بهذه الدولة ؛ ما بقى ذلك كذلك فلا أظن أن الدول تكون قادرة على القيام بواجبيها الأساسيين ؛ وهما حفظ الأمن القومى للجماعة ، وحراسة قوى التماسك الداخلى لها. ولا أظنها تكون دولاً قادرة على تحقيق ما يتعين أن نصبو إليه من توحيدٍ ، أو من استقلالٍ ، أو من تحقيق لنظام ديمقراطيّ.